تقرير

الجمعية رصدت وقائعه المالية والإدارية في وزارات عدة خلال شهر يناير الماضي

«الشفافية»: يفتح باب الفساد في أعتى صوره عدم إخضاع الخدمات لآليات المنح والمنع

في وقت حذرت فيه من مغبة عدم اخضاع الخدمات الحكومية لآليات محكمة وشفافة في منحها ومنعها، مؤكدة ان ذلك من شأنه فتح باب الفساد المالي والإداري في أعتى صوره، رصدت جمعية الشفافية الكويتية مجموعة من الوقائع في بعض الوزارات والمؤسسات الحكومية اعتبرتها دليلاً على الفساد.

وساقت الجمعية في تقريرها عن شهر يناير الماضي نماذج في وزارات عدة، مثل استخدام بعض الدوريات التابعة لوزارة الداخلية صلاحياتها في الاستغلال الجنسي لنساء مخالفات الإقامة من جنسيات معينة، وتقاعس رجال الأمن عن التواجد في أماكن بات معروفا أنها تتحول في ساعات معينة من الليل والنهار إلى حلبات لسباق السيارات.

ولفتت الجمعية الى تقرير ديوان المحاسبة عن وزارة التجارة والصناعة الذي يؤكد ازدياد حالات الانقطاع عن العمل لدى بعض الموظفين لفترات وصلت في بعض الأحيان إلى مئتي يوم في السنة دون أي تحرك من الوزارة لتفعيل العقوبات التأديبية المنصوص عليها في القانون، والى تعطيل تنفيذ مشروع حراج السيارات منذ عام 2004 الأمر الذي أدى إلى حرمان الخزينة العامة للدولة من إيرادات سنوية تقدر بنحو اثنين ونصف مليون دينار.

وفي وزارة العدل أشارت الجمعية الى ان عدد القضايا التي لم تنفذ بعد انتهائها من درجات التقاضي الثلاث إضافة إلى إجراءات منع السفر والضبط والإحضار بلغ نحو أربعين ألف حكم، وفي وزارة الخارجية ذكرت بتقرير ديوان المحاسبة عن مصروفات البعثات الدبلوماسية، مؤكدة انه أورد وقائع تنم عن استخفاف شديد بسياسة الدولة في ترشيد الإنفاق.

وفيما يخص البيئة طالبت التعامل بشفافية مع التعويضات التي أعلنت عنها لجنة الأمم المتحدة والمقدرة بـ 674 مليون دولار، خاصة وانه أثيرت الكثير من الشبهات في مآل التعويضات البيئية التي تم تسلمها في فترات سابقة دون أن يعلن عن قنوات صرفها، وطالبت ديوان الخدمة المدنية باتخاذ اجراءات رادعة تجاه « المتمارضين » خاصة وان تكلفة الإجازات المرضية للعام 2009 فاقت مبلغ العشرين مليون دينار، مؤكدة ان هذه الأرقام كظاهرة تستوجب ايلاءها الاهتمام الكافي لإيجاد حلول ناجعة... وهنا نص التقرير:

تسعى جمعية الشفافية الكويتية من خلال هذا التقرير إلى رصد مستجدات الساحة المحلية خلال شهر كامل في مجالات إعلاء الشفافية ومكافحة الفساد خاصة ما يتعلق بأحوال الأجهزة التشريعية والتنفيذية والمؤسسات الرقابية.

ويعد تسليط الضوء على هذه الوقائع هدفا في ذاته، حتى لو لم يتم الربط والتحليل والتعليق عليها، رغم ما نبذله من جهد في ذلك، ترمي الجمعية من ورائه إلى إتاحة النظر إلى الصورة الكلية لمجريات الشفافية والإصلاح داخل الحراك المجتمعي مما قد يوفر حافزا إضافيا يدفع نحو التغيير الذي ننشده.

ويمكن القول بأن التقرير غير معني بحصر جميع الوقائع بقدر عنايته بتلك الوقائع التي تشكل تجاوزات جسيمة أويترتب عليها تداعيات مهمة تمس المال العام وتدفق إجراءات العمل في الأجهزة المعنية على النحو السليم أو التي تكون مفعمة بدلالات ضارة بالصالح العام.

وتتوافر التفاصيل الكاملة لجميع الوقائع الواردة هنا في تقرير مستقل لكل جهة معنون باسمها ومبين فيه مصدر المعلومات في ملفات الرصد المنشورة في الموقع الالكتروني للجمعية: http://www.transparency-kuwait.org

> ❍ دوريات « الداخلية » استخدمت صلاحياتها في استغلال مخالفات الإقامة جنسيا
>
> ❍ موظفون في « التجارة » انقطعوا عن العمل 200 يوم في السنة ... من دون عقاب
>
> ❍ 40 ألف حكم لم تنفذها «العدل» بعد الانتهاء من درجات التقاضي الثلاث
>
> ❍ « الخدمة المدنية » لم يردع « المتمارضين » فكلفوا الدولة 20 مليون دينار

وزارة الداخلية

تواترت الأخبار غير المطمئنة طوال الشهر عن تسيب كبير في مواقع مختلفة داخل الوزارة، من ذلك الحديث عن سحب «الجنسيات» بسبب أخطاء في طريقة الحصول عليها دون أن يصاحب ذلك أي حديث عن مساءلة الموظفين المتسببين في ذلك، وإعادة إلحاق مسرحين لموانع صحية وقانونية بأكاديمية سعد العبدالله في دفعات تالية على حساب متقدمين جدد، وانحراف في استخدام بعض الدوريات لصلاحياتها في الاستغلال الجنسي لبعض النساء مخالفات الإقامة من جنسيات معينة، وتقاعس رجال الأمن عن التواجد في أماكن بات معروفا أنها تتحول في ساعات معينة من الليل والنهار إلى حلبات لسباق السيارات تسببت في إزهاق أرواح شباب في عمر الزهور.

على صعيد المخالفات المالية والإدارية رصد تقرير لديوان المحاسبة مبالغة في تقدير الحد الأقصى الممنوح لاستهلاك الوقود ببطاقات بترونت المفتوحة، وعدم تحصيل العديد من المخالفات المرورية والمتراكمة التي يعود تاريخ بعضها إلى سنة 1991، وعدم قيام العديد من الموظفين في بعض مراكز العمل بأعباء وظائفهم، وصرف رواتب وبدلات ومكافآت تشجيعية دون وجه حق بسبب ضعف إجراءات الرقابة الداخلية، ومبالغة في تكليف بعض الموظفين المدنيين والعسكريين بأعمال إضافية أدت إلى تجاوز الاعتماد المخصص لها.

كذلك رصد أحد أعضاء مجلس الأمة تجاوزات في عقود مدنية أبرمتها الوزارة وقدم بشأنها عدة أسئلة، كما نشر خبر عن أن المركز الحدودي التابع للوزارة والإدارة العامة للجمارك بجزيرة عوهة والذي بلغت تكلفة إنشائه ستة ملايين دينار أصبح غير صالح للعمل فيه بعد ستة أشهر من افتتاحه.

وزارة التجارة

أشار تقرير لديوان المحاسبة عن الوزارة إلى ازدياد حالات الانقطاع عن العمل لدى بعض الموظفين لفترات وصلت في بعض الأحيان إلى مئتي يوم في السنة من دون أي تحرك من الوزارة لتفعيل العقوبات التأديبية المنصوص عليها في القانون، والى تعطيل تنفيذ مشروع حراج السيارات منذ عام 2004 الأمر الذي أدى إلى حرمان الخزينة العامة للدولة من إيرادات سنوية تقدر بنحو اثنين ونصف مليون دينار، وفي معرض ردها على ملاحظات ديوان المحاسبة بشأن الديون المتراكمة لدى الوزارة تجاه الشركات دون تحصيل أفادت الوزارة بأنها ما زالت تبحث عن الوثائق الخاصة بالمبالغ المستحقة على هذه الشركات، وفي حال عدم الحصول عليها فإنها ستخاطب وزارة المالية لمعالجة أمر تلك المبالغ.

على صعيد سوق الكويت للأوراق المالية، ظهرت قضيتان مهمتان: الأولى تعد سابقة هي الأولى من نوعها عندما تلقت إدارة السوق تسع شكاوى إفصاح تقدم بها مستثمرون يختصمون فيها الحكومة لعدم إفصاحها عن ملكيتها الحقيقية في بعض الشركات المدرجة، والثانية عمليات تسييل محافظ استثمارية تحوي أسهما مدرجة في السوق لعملاء مطلوبين لجهات مختلفة تنفيذاً لأحكام قضائية صادرة ضدهم تسببت بإشكالية معقدة نتج عنها انكشاف حساب التداول الخاص بإدارة التنفيذ في وزارة العدل الذي بات مطلوباً بكميات مختلفة من الأسهم تم بيعها من دون أن تكون متوافرة فعلاً، وتستدعى مثل هذه المسائل إصدار بيانات إيضاحية عن إدارة السوق والأطراف ذات الصلة وعرض مجرياتها على الجمهور.

وزارة الخارجية

في تقرير لديوان المحاسبة عن الوزارة تناول فيه مصروفات البعثات الدبلوماسية التابعة لوزارة الخارجية أورد وقائع تنم عن استخفاف شديد بسياسة الدولة في ترشيد الإنفاق، منها تأجير سيارات بأضعاف قيمة شرائها وإقامة في فنادق لمدد تقارب السنتين، والتهاون في استرداد ضرائب عن خدمات ومشتريات لمدد تجاوز السنتين أيضا، وغير ذلك، مما يشكك في قدرة أجهزة الوزارة المعنية على ضبط مثل هذه الممارسات الفجة وإثارة المساءلة بشأنها.

وزارة العدل

قدرت القضايا التي لم تنفذ بعد انتهائها من درجات التقاضي الثلاث إضافة إلى إجراءات منع السفر والضبط والإحضار بنحو أربعين ألف حكم، في الوقت الذي لا تفعّل فيه نصوص عقابية مشددة على الموظف العام الممتنع عن تنفيذ حكم قضائي، تشير هذه المسألة إلى قصور في الشفافية إذ ان الإعلان عن هذا الرقم جاء في سياق تحقيق صحافي وليس ضمن إحصاءات وزارة العدل التي تغفل هذا الجانب، كما تشير أيضا إلى تهاون في تفعيل نصوص القانون وتكريس ظاهرة الاستهتار به وعدم الحرص على تسييده في شئون الدولة والمصالح العامة.

الجهاز المركزي لتكنولوجيا المعلومات

في توجه شديد الأهمية وافق مجلس الأمة على تكليف ديوان المحاسبة بالتحقق من مدى تطابق مشاريع الجهاز مع خارطة الطريق السنغافورية، والاختصاصات المذكورة في مرسوم إنشاء الجهاز، والمشاريع المذكورة في برنامج عمل الحكومة والخطة الخمسية.. وتكمن أهمية هذا التوجه في تحفيز الجهاز نحو تفعيل إمكاناته ومساندته في إزالة العديد من المعوقات القانونية والإدارية التي تعترضه لاسيما وأن عليه معولاً أساسياً في تخفيض الحاجة إلى التدخل البشري في انجاز المعاملات الحكومية وما يعنيه ذلك من إغلاق لكثير من أبواب تسرب الفساد المالي والإداري إلى أجهزة الدولة، فضلا عن دوره في إطلاق حرية الوصول للمعلومات التي تهم مصالح الناس، كما يكتسب هذا التوجه زخما إضافيا إذا ما علمنا أن زيادة ملحوظة قد طرأت على عدد مرتادي البوابة الحكومية الالكترونية بنسبة 27 في المئة في الفترة من اكتوبر إلى ديسمبر من العام الفائت.

الهيئة العامة للبيئة

فيما لا يزال ملف تلوث منطقة أم الهيمان يتفاعل في الساحة، برز موقفان ذات دلالة، أولهما تصريح للمستشار القانوني للهيئة طالب فيه من الهيئة العامة للصناعة التحقق من أن المستثمرين المتقدمين لها قد حصلوا على موافقة الهيئة العامة للبيئة بما يفيد استيفاءهم جميع الاشتراطات البيئية قبل مباشرة إنشاء مصانعهم، وثانيهما يخص ديوان المحاسبة الذي أكد في تقريره السنوي أن الموقع المقام عليه مشروع مدينة سعد العبدالله غير صالح بيئيا لإقامة منطقة سكنية حسب الدراسات التي قامت بها الهيئة العامة للبيئة، وذكر التقرير أن الهيئة قد حذرت المؤسسة العامة للرعاية السكنية من ذلك.

يثير هذان الموقفان مسألة الحاجة إلى تعزيز القدرات الإلزامية للهيئة على تنفيذ توصياتها، وضرورة أن يكون لمجلس الوزراء دور تنسيقي وإلزامي معا في هذا الخصوص، بالنظر للكلفة المادية الباهظة التي تنجم عن عدم الالتزام بتوصيات الهيئة فضلا عن كلفتها التي لا تقدر بثمن من جهة تأثيرها على صحة الإنسان.

على صعيد آخر، أعلنت لجنة الأمم المتحدة للتعويضات أنها وفرت أكثر من 674 مليون دولار لصالح الكويت، وتتطلب هذه القضية التعامل معها بشفافية كاملة خاصة وقد أثيرت الكثير من الشبهات في مآل التعويضات البيئية التي تم تسلمها في فترات سابقة دون أن يعلن عن قنوات صرفها، ودون أن يرى لها أثرا عمليا في مشروعات لمعالجة التلوث البيئي المتفاقم.

ديوان الخدمة المدنية

طبقا لتصريح الوكيل المساعد المختص في الديوان فقد فاقت تكلفة الإجازات المرضية للعام 2009 العشرين مليون دينار بما يزيد بنسبة الثلث على تكلفتها في العام السابق عليه، وهذه الأرقام كظاهرة تستوجب ايلاءها الاهتمام الكافي لإيجاد حلول ناجعة لها خصوصا إذا ما علمنا أن نسبة من حصلوا على هذه الإجازات تشكل 33 في المئة من مجموع القوى العاملة في الجهاز الحكومي للدولة.

وفي وزارة المواصلات كشفت أولى نتائج تطبيق نظام البصمة المستخدم لضبط حضور وانصراف الموظفين عن وجود نحو خمسمئة موظف يعملون في إدارات لا وجود لها في الهيكل التنظيمي الرسمي للوزارة، ومن المتوقع أن تكون هناك تداعيات مشابهة في جهات حكومية أخرى، ما يقتضي إيكال مهمة متابعة نتائج تطبيق هذا النظام للمراقبين الإداريين التابعين لديوان الخدمة المدنية كل في الوزارة التي يمارس مهامه فيها، توطئة لتنفيذ الإصلاح الإداري المستحق في الجهاز الحكومي كمطلب أساسي في نجاح أي خطة تنموية.

ضوابط المنح والمنع

ما لم تخضع الخدمات الحكومية لآليات محكمة وشفافة في منحها ومنعها، فإنها تفتح الباب لتسرب الفساد المالي والإداري في أعتى صوره، وخلال هذا الشهر لفتت بعض الأسئلة البرلمانية إلى وجود مثل هذا القصور الجسيم.

من ذلك السؤال عن آلية التصرف في القسائم المسحوبة من المواطنين بسبب تقاعسهم عن بنائها في المؤسسة العامة للرعاية السكنية، والسؤال عن الضوابط التي يتم بناء عليها تخصيص القسائم الصناعية في المناطق الصناعية والخدمية والحرفية للشركات والمؤسسات والأفراد في الهيئة العامة للصناعة، والسؤال عن معايير توزيع المناحل على المواطنين في الهيئة العامة لشؤون الزراعة والثروة السمكية.

مشاركة عزاء

الراي

العالمية للتسويق والإعلان

تتقدم بخالص العزاء والمواساة من

الزميل / ريمون صوما

مدير عام الإعلان والتسويق

لوفاة المغفور له بإذن الله تعالى

والده / ميشال صوما

سائلين الله العلي القدير أن يتغمد الفقيد بواسع رحمته

ويسكنه فسيح جناته ويلهم أهله وذويه الصبر والسلوان

إنا لله وإنا إليه راجعون

بسم الله الرحمن الرحيم

يا أيتها النفس المطمئنة ارجعي إلى ربك راضية مرضية فادخلي في عبادي وادخلي جنتي

صدق الله العظيم

نعي

تنعى وزارة الدفاع

المغفور له بإذن الله تعالى

اللواء طيار متقاعد/

مرزوق مبارك عجيل العجيل

وتتقدم إلى أسرة وذوي الفقيد بخالص العزاء

سائلين المولى عز وجل أن يتغمده

بواسع رحمته ويسكنه فسيح جناته

ويلهم أهله وذويه الصبر والسلوان

إنا لله وإنا إليه راجعون